

## إنتاج النفط العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل

م. د. عبد الرسول جابر إبراهيم

م. د. عقيل حميد جابر

جامعة المنى / كلية الإدارة والاقتصاد

### 1- المقدمة

تمثل الصناعة النفطية، جملة من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية الخاصة بعمليات البحث والتنقيب ومروراً بالاستخراج والنقل وحتى وصول السلعة النفطية إلى المستهلك النهائي، فهي صناعة ذات طبيعة معقدة، نظراً للحاجة الماسة إلى تكنولوجيا متقدمة وخبرة متطورة تكاد تكون مفقودة بالنسبة للدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم ومنها العراق، يضاف إلى ذلك أنها صناعة ذات مراحل متعددة تمثل إحدى حلقاتها مدخل للحلقة التي تليها فهي صناعة يبرز فيها التكامل العمودي بشكل خاص، وهي تصنف إلى صنفين رئيسيين، هما الصناعة المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب والاستخراج والنقل، أي: جميع الأنشطة الخاصة بالاستثمار النفطي قبل التكسير والتي ترتبط بالمنبع ( Upstream )، يقابل ذلك المصب ( Downstream ) والتي تشمل كل الفعاليات والأنشطة بعد التكسير.

من خلال التقسيم السابق نجد أن الاهتمام بالصناعة الاستخراجية يصبح هدف كل باحث، لأنها تمثل اللبنة الأولى والمنطلق لهذه الصناعة، إذ ليس من الواقع التحدث عن الصناعة البتر وكيمائية أو الصناعة التحويلية في ظل وجود صناعة استخراجية متردية متراجعة لا تملك أمكانية المحافظة على مستويات الإنتاج المتراجعة والبالغة بأحسن التقديرات ما يقارب ( مليونين وثلاثمائة ألف برميل يومياً ) فضلاً عن ذلك أن هدف الزيادة في الإنتاج هو لتوفير الموارد المالية وسد نفقات الدولة المتزايدة.

لقد ورثنا صناعة نفطية تتصف بأنها صناعة متخلفة، لا تتسجم مع حاجة ومتطلبات الاقتصاد العراقي، على الرغم من امتلاك العراق احتياطي نفطي ضخم يقدر ( 143 مليار ) برميل ويحتل المرتبة الثالثة بعد كل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا على التوالي. عليه أصبحت الحاجة ماسة للنهوض بواقع هذه الصناعة، لغرض دعم وتعضيد القطاعات الاقتصادية الأخرى والعمل على تطوير الاقتصاد العراقي بالشكل الذي يحقق أفضل المستويات من خلال انتهاز سياسة نفطية هادفة تتصف بالمهنية في خدمة الاقتصاد العراقي.

**أهمية البحث:** - تأتي أهمية هذا البحث من طبيعة التعامل مع سلعة توصف بأنها ذات طابع مهم، فالنفط ليس مهماً من الناحية الاقتصادية فحسب، بل هو مهم من الناحية السياسية و الإستراتيجية، وهذا البعد الإضافي يمنحه أهمية ربما تكون أحياناً أكثر من أهميته الاقتصادية، فضلاً عن ذلك أننا نتحدث عن أهم ثروة في البلد وأهم مورد من موارد الحصول على العملات الصعبة لتغطية نفقات الدولة المتزايدة.

**هدف البحث:** - أن وفرة حقول النفط الغنية وإمكانية تطويرها وتحقيق استقرار في الإنتاج، في ظل تلهف شركات النفط العالمية وارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وحاجة العراق المتزايدة إلى موارد النفط لتمويل إعادة الأعمار، تمثل كلها دوافع لزيادة الإنتاج وتعظيم الإيرادات.

**مشكلة البحث:** - أن سوء الإدارة وتخلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعمول بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتأمين الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك الحق إضراراً خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية.

**فرضية البحث:** - الاستثمارات المعتمدة على الجهد الوطني والذي يوصف بقلّة الخبرة واستخدام أساليب إنتاج متقدمة له أثر سلبي على حجم الإنتاج وانخفاض الإنتاجية.

## 2- المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في العراق

### 2-1 حجم الاحتياطي النفطي العراقي وأهميته إلى احتياطات أوبك\*

يشكل الاحتياطي النفطي المؤكد\*\* احد أهم المؤشرات الرئيسية لتحديد حجم الثروة النفطية، ويمكن بيان تطور الاحتياطي النفطي للعراق خلال المدة 1986م لغاية 2006م نسبة إلى منظمة أوبك. إذ نجد أن ثروة العراق النفطية بلغت عام 1986م 72مليار برميل نتيجة الاستكشافات الزلزالية السابقة لهذه المدة وهي تشكل نسبة (11.17%) من حجم الاحتياطات النفطية لأوبك، وبسبب اكتشاف حقول ومكامن نفطية عديدة وكذلك الاهتمام بموضوع نسبة الاستخلاص\*\*\* أدت إلى زيادة حجم الاحتياطي النفطي (1)، إلى 100مليار برميل أي ارتفاع نسبة المساهمة إلى أوبك بـ (14%) وبمعدل نمو 8,559 واستمر هذا المقدّر إلى سنة 1995م أي أن المدة 1991-1995 لم تشهد أي زيادة في حجم الاحتياطي النفطي بسبب توقف عمليات الاستكشاف نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وكرّد فعل لغزو دولة الكويت، ولكن بعد برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ عام 1996م سُمح لشركة الاستكشافات النفطية باستيراد المستلزمات الضرورية للتوسع في عملية لاستكشاف، أدت إلى ارتفاع حجم الاحتياطي إلى 112مليار برميل وارتفاع نسبة المساهمة إلى (13%) وهي المدة التي كان العراق يحتل المرتبة الثانية على المستوى الدولي بعد المملكة العربية السعودية وحتى عام 2002 حين أعلنت إيران اكتشافات جديدة فتجاوزت احتياطاتها النفطية 130 مليار برميل، وبذلك تراجعت مرتبة العراق إلى الثالثة بين دول العالم، وهو ما يفسر انخفاض نسبة المساهمة إلى (12%) على الرغم من حصول ارتفاع في حجم الاحتياطي النفطي خلال المدة 2001-2010 وكما مبين في جدول (1).

\* تمتلك هذه المنظمة ما نسبته 77% من حجم الاحتياطي العالمي .

\*\* هي كمية النفط المكتشفة والموجودة تحت الأرض والتي يمكن استخراجها بالطرق المتاحة.

\*\*\* معامل أو معدل الاستخلاص البترولي هو نسبة الهيدروكربونات المتواجدة في المكمن التي يتم استخلاصها، ويمكن رفع ذلك المعدل باستخدام تقنيات مختلفة منها تقنيات حقن المياه أو حقن الغاز الطبيعي في المكمن.

(1) - حيدر حسين الجابري، مدى إمكانية خصخصة بعض الصناعات النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص54.

جدول (1) نسبة مساهمة احتياطات النفط الخام في العراق بالنسبة إلى احتياطات النفط في أقطار (أوبك) (مليون برميل)

السنة	احتياطات العراق للنفط الخام	احتياطات (OPEC) للنفط الخام	نسبة احتياطات العراق إلى احتياطات(OPEC)%	معدل النمو السنوي المركب* لاحتياطات النفط الخام في العراق %
1986	72000	644.416	11.17291	8.559
1987	100,000	676.020	14.79246	
1988	100,000	762.484	13.11503	
1989	100,000	766.904	13.03944	
1990	100,000	767.504	13.02925	
1991	100,000	773.397	12.92997	0
1992	100,000	775.036	12.90263	
1993	100,000	776.442	12.87926	
1994	100,000	780.365	12.81452	
1995	100,000	788.191	12.68728	
1996	112,000	806,514	13.88693	0
1997	112,000	809,867	13.82943	
1998	112,000	814,294	13.75425	
1999	112,000	823,297	13.60384	
2000	112,000	846,510	13.23079	
2001	115,000	854,384	13.45999	0
2002	115,000	890,579	12.91295	
2003	115,000	899,515	12.78467	
2004	115,000	905,694	12.69745	
2005	115,000	913,290	12.59184	
2006	115,000	922,482	12.46637	0.0190
2007*	115,000	948,058	12.13006	
2008	115,000	1,023,393	12.13005	
2009	115,000	1,064,288	12.13003	
2010	143,100	1,193,172	15.09397	

source: Annual Statistical Bulletin, 2006, p17.

\*source: Annual Statistical Bulletin, 2010, p87.

أن الاحتياطات النفطية الخاصة بالعراق هي احتياطات ثابتة تم اكتشافها فعلاً ولكنها ليست الأخيرة، ذلك أن الاحتياطات المذكورة إنما هي نتاج استكشاف 115 تركيب جيولوجي فقط ولا زال في العراق ما يربو على 400 تركيب جيولوجي لم يجر استكشافها بعد، إذ يحتمل أن تكتشف احتياطات جديدة في هذه التراكمات في المستقبل تقدر بمجموعها على 200 مليار برميل، منها 100 مليار برميل في الصحراء الغربية حسب تصريح وزير النفط العراقي(2)، وبذلك قد يتعدى العراق مستقبلاً حتى المملكة العربية السعودية ويصبح الدولة الأولى في العالم من حيث الاحتياطات النفطية.

\* تم احتساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة الآتية  $y = Ae^{rt}$  وبحويلها إلى الصيغة الخطية تصح:  $\ln y = \ln A + rt$  إذ تمثل (y) المتغير المراد حساب معدل نموه السنوي (A) الحد الثابت، (r) معدل النمو السنوي المركب (T) متغير الزمن.

(2) - وزارة النفط، قسم العلاقات والإعلام، مجلة أفاق الغاز، العدد الثامن عشر، 2007، ص 19.

## 2-2 حجم الإنتاج النفطي العراقي وأهميته إلى حجم إنتاج أوبك

بلغ إنتاج النفط العراقي عام 1986 ما يقارب 1,876,500 مليون برميل/يوم وهي المدة التي ما زالت الحرب العراقية الإيرانية على أشدها، والتي ألحقت إضراراً فادحة بالقطاع النفطي نتيجة الضربات الموجعة وقطع الإمدادات وتوقف التصدير عن طريق سوريا ونسبة مساهمة إنتاج أوبك تقدر بما يقارب (10%).

أما عام 1987 فقد شهد ارتفاع في حجم الإنتاج، بسبب مطالبة العراق لمنظمة أوبك بالموافقة على زيادة الإنتاج النفطي وجعلها مساوية لحصة إيران، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة إلى (13%) للعام المذكور وكذلك إلى (14%) لسنة التي تنتها 1988، ولكن في عام 1990 تراجعت هذه النسبة لتصل (9%) نتيجة للعقوبات الدولية، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة (1986-1990) نسبة (3%) الذي يعكس حقيقة التردّي في حجم الإنتاج النفطي.

لقد باشرت الحكومة العراقية بالتفاوض مع شركات النفط الدولية من خلال أغراء عدد من الدول الأجنبية بالحصول على عقود مميزة لاستثمار النفط، ففي منتصف (1991) شرعت بالاتصال بشركات النفط الفرنسية توتال Total و Elf ثم مع شركات النفط من جنسيات مختلفة وتقديم عروض مغرية من أجل كسر الحصار المفروض، لكنها لم تجدي نفعاً، واستمر هذا التراجع في الإنتاج ليصل أعلى مستوى له في عام (1993) ليبلغ (659,5) ألف برميل ونسبة مساهمة تبلغ (2%)، وخلال مؤتمر النفط الذي عقد في بغداد عام 1995 أحجمت شركات النفط المعروفة عن المشاركة خوفاً من فرض عقوبات عليها (3).

أما بعد صدور القرار رقم 986 لسنة 1996 المتعلق بالنفط مقابل الغذاء، ازداد إنتاج النفط في عام 1997 ليصل (1,300) ألف برميل وارتفع نسبة المساهمة إلى (5%) بسبب سياسة تعظيم الإنتاج من أجل زيادة العوائد النفطية دون مراعاة القواعد السليمة، مما الحق إضراراً كبيرة في موصفات المكامن ولا سيما كركوك والبصرة.

أن سياسة تعظيم الإنتاج لتلبية متطلبات برنامج النفط مقابل الغذاء استمرت وبلغت ذروتها في عام 2000 إذ بلغ معدل الإنتاج اليومي (2800) ألف برميل ونسبة مساهمة تصل إلى (9,8%) وهي أعلى معدل إنتاج وصل إليه العراق منذ عام 1980. لم تكن هذه الزيادة مبنية على أسس علمية بل هو قرار سياسي كان له الأثر السلبي على إنتاجية الآبار، ولذلك أصبح الكثير من آبار الرميّة الجنوبية المتاخمة لحقول النفط الكويتية هي آبار منهكة، ولقد استخدمت الكويت تقنيات متطورة في الإنتاج تهدف إلى مضاعفة الإنتاج أثناء المدة (1999-2006) مما أظهر محدودية الطاقة الإنتاجية وتلف الآبار في حقول الجنوب لضغوط الإنتاج التعسفية، فضلاً عن تردّي عمليات الصيانة ومحدوديتها (4).

استمر هذا الارتفاع إلى عام 2003 بعدها تعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببت إضراراً ربما فاقت في حجمها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية (5). من جهة أخرى، فشلت خطط وزارة النفط لشراء وتأجير فرق زلزالية على الرغم من تخصيص حوالي (180) مليون دولار في خطة سنة 2004-2005 الاستثمارية، وإن نسبة ما تم انجازه أو صرفه يكاد يكون معدوماً، مما أدى إلى تحقيق

(3) - د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط والسياسة النفطية في العراق - رؤية مستقبلية - مركز العراق للدراسات، عدد 15، 2007، ص 23.

(4) - عبد الجبار الحلقي، نفط العراق ومستقبله في سوق النفط العالمية، مركز العراق للدراسات، بغداد، مطبعة البينة، 2008، ص 16.

(5) - عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول "مستقبل العراق"، بيروت، 2005، ص 124.

معدلات نمو سالبة تقدر بـ (- 4,87589) ومعدل إنتاج يومي لم يتجاوز ( 2,100 ) ألف سنة 2004 وكما مبين في جدول (2). ليس عن كافة فقراته، التي تحدد كيفية التعامل مع هذه الثروة.

## جدول (2)

نسبة مساهمة إنتاج النفط الخام في العراق بالنسبة إلى إنتاج النفط في أقطار (أوبك) (ألف برميل /يومياً)

ألسنه	إنتاج العراق للنفط الخام	إنتاج (Opec) للنفط الخام	نسبة مساهمة إنتاج العراق إلى (Opec) %	معدل النمو السنوي المركب لإنتاج النفط الخام في العراق %
1986	1876.5	17,942.5	10.45840881	3.007104
1987	2358.7	17,099.2	13.79421259	
1988	2744.5	19,293.5	14.22499806	
1989	2785.5	20,859.0	13.35394794	
1990	2112.6	22,494.8	9.391503814	
1991	282.5	22,746.2	1.241965691	27.0859
1992	526.2	24,394.2	2.157070123	
1993	659.5	24,735.0	2.666262381	
1994	748.7	25,159.7	2.975790649	
1995	736.9	25,207.9	2.923289921	
1996	740.4	25,448.4	2.909416702	39.57575
1997	1383.9	26,145.4	5.29309171	
1998	2181.1	28,452.2	7.665839548	
1999	2719.8	26,948.6	10.09254655	
2000	2810.0	28,481.1	9.866191966	
2001	2593.7	27,613.8	9.392767384	-4.87589
2002	2126.5	25,216.7	8.432903592	
2003	1377.8	27,780.8	4.959540402	
2004	2107.1	30,565.6	6.89369749	
2005	1853.2	31,790.6	5.829396111	
2006	2020.1	32,071.7	6.298699476	
* 2007	2035.2	32,123.4	6.539131329	0.0202
2008	2282.5	32,075.4	7.116045318	
2009	2336.2	28,927.1	8.076163874	
2010	2358.1	29,183,0	8.080389268	

source: Annual Statistical Bulletin, 2006, p21.

\* source : Annual Statistical Bulletin, 2010, p87.

## 2-3 حجم الصادرات النفطية وأهميته إلى حجم صادرات أوبك

فقد العراق قدرته على التصدير من موانئه على الخليج منذ الأيام الأولى للحرب العراقية الإيرانية، نظراً لقرب تلك الموانئ من الحدود الإيرانية من جهة، ولوقوعها في متناول القوة البحرية الإيرانية من جهة أخرى، وكادت صادرات العراق أن تتوقف كلياً بعد نسف الخط العراقي-التركي، ومنذ سنة 1984 بدأ العراق بتصدير النفط الخام عن طريق البر بواسطة الشاحنات الحوضية عبر تركيا والأردن وازدادت تلك الكميات لتصل إلى (1,400) ألف برميل في سنة 1986 ونسبة مساهمة تقدر بـ (9%)، وبحلول عام 1989 تم انجاز المرحلة الثانية من مشروع خط العراقي - السعودي ليصل تصدير العراق إلى (2,400) ألف برميل يومياً ليحقق نسبة مساهمة تقدر بـ (12%) ومعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ (5%)، ولكن ما أن حل عام 1990 حتى تراجع صادرات العراق لتبلغ (1,700) ألف برميل أي بنسبة مساهمة تقدر بـ (8%) بعد أن كانت تشكل (13%) في عام 1988 ومعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ (5,2)، بعدها دخلت الصناعة النفطية نفق مظلم استمرت من عام 1991-1996 أي قرار الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء إذ لم يتجاوز التصدير في أحسن التقديرات عن (81) ألف برميل معظمها تذهب إلى نافذة العراق الوحيدة وهي الأردن بشروط ميسرة ولقاء استيراد مواد غذائية (6)، ومعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ (12%) ككل ذلك كان نتيجة الحصار الاقتصادي، وحرب تحرير الكويت التي ساهمت بتدمير معظم المنشأة النفطية. أما المدة اللاحقة لعام 1996 فقد شهدت تهافت المشترين على العقود النفطية بسبب هامش الربح المضمون انعكست بشكل ايجابي على صادرات النفط، إلا أنها واجهت تذبذبات في معدلاتها نتيجة فرض عمولة (مبلغ استرجاع) على كل برميل نفطي مصدر استمرت إلى عام 2000 تحاشياً لاحتمال هبوط معدلات التصدير، يضاف إلى ذلك ارتفاع حجم الصادرات البينية مع كل من (تركيا، سوريا، الأردن) عن طريق التبادل النقدي أو المقايضة، متجاوزاً القرارات الدولية، ليصل أعلى مستوى له إلى (2,150) ألف برميل عام 1999، بعدها انخفضت حجم الصادرات نتيجة رفع أسعار النفط العراقية إلى أعلى مستوى له من قبل مشرفو الأمم المتحدة النفطيين لتقليص هامش الربح للمشتريين وإضعاف إمكانياتهم في دفع مبلغ عمولة الاسترجاع، مما أدى بالنظام السابق إلى إلغاء مبلغ الاسترجاع للحفاظ على مستويات التصدير إلا إن تضاول الهامش الربحي أو اختفائه بسبب فرض أسلوب التسعير الرجعي\* للنفط العراقي لم يفلح في زيادة التصدير وحقق معدل نمو سنوي مركب للمدة من 1996-2000 مقداره (107%) ونسبة مساهمة (7,9%) عام 2000 وهي أعلى نسبة وصل إليها خلال هذه المدة.

استمر هذا التراجع في حجم التصدير إلى عام 2003 إذ لحقت أضرار كبيرة في حجم الإنتاج انعكس بشكل سلبي على حجم التصدير، وبدأت سيطرة الاحتلال بتقديم الدعم من أجل إعادة الإنتاج لغرض التصدير، إلا إنه بلغ في أحسن الأحوال (1,400) ألف عام 2006 ليحقق نسبة مساهمة (5,3%) ومعدل نمو سالب يقدر بـ (-3,8%)، إلا إن ارتفاع الأسعار في هذه الفترة كان له الأثر الايجابي على تراجع حجم الصادرات النفطية وكما مبين في جدول (3).

(6) - سعد الله فتحي، التغيرات المستقبلية في سوق النفط وأثرها على الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 1998، ص 60.

\* هو نمط من أنماط التسعير التي تحدد على أساس شهر التحميل، أي عدم الاعتماد على سعر الشهر السابق، وذلك يعني إن المشتري لا يعرف في كيفية تحديد السعر.

## جدول (3)

نسبة مساهمة صادرات النفط الخام في العراق بالنسبة إلى صادرات النفط في أقطار (أوبك)  
(ألف برميل /يومياً)

معدل النمو السنوي المركب لصادرات النفط الخام في العراق %	نسبة مساهمة صادرات العراق إلى % (opec)	صادرات (opec) للنفط الخام	صادرات العراق للنفط الخام	السنة
5.29024	9.062219	15,463.1	1,401.3	1986
	12.19048	14,987.1	1,827.0	1987
	13.23394	16,661.7	2,205.0	1988
	12.81703	18,764.1	2,405.0	1989
	8.625707	19,965.9	1,722.2	1990
12.8529	0.245253	20,387.1	50.0	1991
	0.360055	21,330.1	76.8	1992
	0.349665	21,963.9	76.8	1993
	0.348377	22,332.1	77.8	1994
	0.35417	22,898.6	81.1	1995
107.3008	0.476943	23,420.0	111.7	1996
	3.110271	24,612.0	765.5	1997
	5.560466	25,907.9	1,440.6	1998
	8.65034	24,899.6	2,153.9	1999
	7.986434	25,828.8	2,062.8	2000
-3.80657	7.057072	24,588.1	1,735.2	2001
	6.702097	22,636.2	1,517.1	2002
	1.661117	24,026	399.1	2003
	5.45464	26,793.7	1,461.5	2004
	5.355727	27,740.4	1,485.7	2005
0.0194	5.332839	27,780.7	1,481.5	2006
	6.787826	24,205,1	1,643	*2007
	7.718971	24,031, 7	1,855	2008
	8.54222	22,312.7	1,906	2009
	8.177535	23,112,1	1,890	2010

source: Annual Statistical Bulletin, 2006, p37.

source:\* Annual Statistical Bulletin, 2010, p37.

## 3- المبحث الثاني:

## تقدير دالة الإنتاج على النفط الخام في العراق للمدة (1986-2010).

باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الذي يعد الأداة الرئيسة لإعطاء النظرية الاقتصادية جانبها التطبيقي الذي يساعد على اختبار فرضياتها الإحصائية والقياسية على النحو الذي يقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية. وتم الاعتماد في تقدير معالم النموذج على البيانات الإحصائية للمدة (1986-2010) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واستخدام برنامج (Minitab -Spss) في تقدير نتائج النموذج المقدر.

لغرض توصيف وصياغة النموذج المعبر عن نمط هذه العلاقة والتي يمكن اعتبارها من أصعب مراحل البحث الكمي لا بد من توصيف دقيق للمتغيرات التي يتضمنها النموذج.

$$y = x_1 + x_2 + x_3$$

حيث إن:

$y$  = إنتاج النفط الخام في العراق

$x_1$  = أسعار النفط الخام لأوبك

$x_2$  = صادرات النفط الخام العراقي

$x_3$  = احتياطي النفط الخام العراقي

ولغرض الوصول إلى أفضل النتائج تم الاعتماد على عدة صيغ في التقدير منها الصيغة الخطية (Linear) ونصف اللوغارتمية (Semi-Logarithmic) والصيغة اللوغارتمية (Double-Logarithmic) وبالتالي تم اختيار الصيغة الدالية المناسبة للتعبير عن العلاقة المدروسة وعرض أفضل النتائج وتحليلها لبيان مدى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية من ناحية، ومدى قدرتها على اجتياز اختبارات الدرجة الأولى والثانية من ناحية أخرى .

وباستخدام أسلوب الانحدار توصلنا إلى أفضل معادلة الانحدار والتي تمثل دالة إنتاج النفط الخام وكانت نتائج النموذج كما يلي :

$$\ln y = 1.52 + 0.214 \ln x_1 + 0.502 \ln x_2 + 0.452 \ln x_3 \quad (1.17)^*$$

$$(1.23)(1.23)^{**} \quad (t)^*$$

$$R^2 = 92.3 \% \quad R-2 = 91.3\% \quad F = 15.26 \quad D.W = 1.23$$

تشير نتائج التقدير المثبتة أعلاه إلى اتفاق معلمات النموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية ومعنوية اختباراته الإحصائية والقياسية حيث يفسر النموذج (92.3%) من التغيرات الحاصلة في دالة إنتاج النفط الخام تحصل نتيجة حصول تغير في العوامل الثلاث وان (7.7%) من التغيرات تعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج .

يظهر اختبار (t) معنوية المعالم المقدره عند مستوى دلالة (1%) و(5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة دالية سببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

تشير قيمة (F) المحتسبة إلى المعنوية الإجمالية للنموذج عند مستوى دلالة (1%)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

\* تشير إلى معنوية المعالم المقدره عند مستوى دلالة (1%)  
\*\* تشير إلى معنوية المعالم المقدره عند مستوى دلالة (5%)

في ضوء نتائج التقدير يلاحظ خلو النموذج المقدر من المشكلات القياسية حيث يؤكد اختبار (D.W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين القيم المتعاقبة للمتغير العشوائي عند مستوى معنوية (5%) . كما يلاحظ إن مرونة إنتاج النفط الخام نسبة لصادرات النفط (X2) بلغت (0.50.2) يمكن تفسير ذلك بان تغير الصادرات النفط بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير إنتاج النفط الخام بنسبة (50.2%). وتشير مصفوفة الارتباطات الجزئية البسيطة بين المتغيرات المستقلة إلى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي (problem Multicollinearity) وفقاً لاختبار (Klein)(7)، إذ قيمة (R2) هي اكبر من قيمة مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة.  $R2 > (0.68)2$ .

#### 4- البحث الثالث

##### الرؤية المستقبلية لإنتاج النفط في العراق

من معادلة الإنتاج السابقة نلاحظ إن تغير الصادرات بنسبة (1%) تؤدي إلى تغير في الإنتاج بنسبة (50%)، وهو دليل على ارتباط الإنتاج كمتغير تابع بالصادرات النفطية كمتغير مستقل، وبما إن الصادرات تعني الطلب الخارجي، فإن زيادتها يعني الحاجة إلى زيادة الإنتاج \* .

يتميز الطلب على النفط عموماً بأنه غير مرن في المدى القصير، وذلك بسبب عدم توفر مصادر الطاقة البديلة، أما على المستوى المتوسط والبعيد فإن الدراسات تشير إلا إن النفط سوف يبقى مصدر الطاقة الرئيس لأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدائل المتاحة أو التي يمكن إن تتاح في المستقبل، لذلك تتباين السياسات التي تنتهجها الدول المستهلكة والمنتجة في التعامل مع طبيعة الطلب على النفط.

هناك عامل مهم من عوامل التأثير على الطلب، إلا وهو النمو السكاني، من خلال طبيعة الطلب الذي سيخلقه هذا النمو، وبخاصة إذا ما علمنا إن معظم الزيادة في الطلب المستقبلي سوف تكون للاستهلاك المنزلي. وبما إن الزيادة في السكان ستكون أكبر في البلدان الفقيرة قياساً بالبلدان المتقدمة وبخاصة الهند وبلدان آسيا وإفريقيا فإنه لا يتوقع إن تتمكن هذه البلدان من تقليل الطلب على النفط عبر توفير بدائل أو انتهاج سياسات كفيلة بتقليص الطلب أو ضبطه.

تتوقع أوبك نمو الطلب العالمي على النفط ليصل إلى (113) مليون برميل يومياً عام 2030، وقريباً من ذلك توقعت الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب إلى حوالي (120) مليون برميل يومياً لنفس السنة وكما مبين في الجدولين (5 و4) .

(7) - أموري هادي كاظم و باسم شلبية مسلم، القياس الاقتصادي المتقدم، المكتبة الوطنية، مكتبة دنيا الأمل، بغداد 2002، ص 186.

\* الطلب المحلي لا يشكل نسبة عالية من الطلب الكلي لان الطلب الكلي = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

جدول (4) الطلب العالمي على النفط : تقديرات أوبك ( مليون برميل يوميا )

السنة	2015	2020	2025	2030
المنطقة				
أمريكا الشمالية	26,6	27	27,3	27,4
أوروبا الغربية	16	16,1	16,2	16,2
منظمة التنمية والتعاون (الباسفك)	8,3	8,2	8,1	7,9
مجموع منظمة التنمية والتعاون	50,9	51,4	51,6	51,5
أمريكا اللاتينية	5,2	5,6	5,9	6,2
الشرق الأوسط وإفريقيا	4	4,5	5	5,6
جنوب آسيا	5	6,1	7,2	8,5
جنوب شرق آسيا	4,8	6,6	7,4	8,2
الصين	10,3	12	13,6	15,4
أوبك	9,7	10,6	11,4	12,2
مجموع البلدان النامية	40	45,3	50,6	56,2
بلدان الاتحاد السوفيتي السابق	4,3	4,4	4,5	4,7
البلدان الأوربية الأخرى	1,0	1,0	1,0	1,1
الاقتصاديات المتحوّلة	5,3	5,5	5,6	5,7
العالم	96,2	102,2	107,8	113,4

Source: Optec world oil outlook 2008 , table 16 p33 .

جدول (5) الطلب العالمي على النفط: تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية . (مليون برميل يوم)

السنة المنطقة	2015	2020	2025	2030
أمريكا الشمالية	26,2	26,7	27,2	28,0
أوروبا الغربية	15,9	16,0	16,0	16,0
منظمة التنمية والتعاون (الباسفيك)	8,8	9,0	9,1	9,2
مجموع منظمة التنمية والتعاون	50,9	51,6	52,2	53,3
روسيا	3,2	3,3	3,4	3,5
بلدان الاتحاد السوفيتي السابق	2,7	2,9	3,2	3,4
مجموع روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق	5,9	6,3	6,6	6,9
الصين	10,0	11,7	13,6	15,7
الهند	3,3	3,8	4,3	4,9
البلدان الآسيوية الأخرى غير الأعضاء في oecd	7,9	8,7	9,5	10,3
الشرق الأوسط	7,5	8,2	8,9	9,5
أفريقيا	3,7	4,0	4,1	4,3
البرازيل	2,6	2,8	3,0	3,3
بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى	3,9	4,1	4,3	4,5
أمريكا الوسطى والجنوبية	6,6	7,0	7,3	7,8
مجموع البلدان غير الأعضاء في oecd	44,8	49,7	54,3	59,3
العالم	101,6	107,6	113,1	119,5

Energy information administration international energy outlook 2008, table A5, p100

من الجدولين السابقين نجد أن البلدان المتقدمة ستحافظ على معدل شبه مستقر للطلب على النفط ، عبر مزيج من السياسات التي تسعى من خلالها إلى تقليل اعتمادها على هذه المادة حيث تنبئ هذه التوقعات في جزء منها على افتراض تحقيق انجازات تكنولوجية منخفضة التكلفة توفر للسوق بدائل رخيصة وبخاصة في مجال تكنولوجيا الخلايا الوقودية والمركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي أو المركبات الكهربائية وهي تطورات يمكن أن تكون عنصراً حاسماً في تحديد مستقبل الطلب على النفط في هذه البلدان .

أما بالنسبة للدول النامية فإنه من المتوقع أن يرتفع طلبها على النفط في ظل تسارع النمو السكاني فيها، فضلاً عن اتساع النمو الحضري وارتفاع معدلات النمو في الناتج واحتمالات التطور في البنى الإنتاجية والخدمية.

لقد توقعت وكالة معلومات الطاقة أن (90%) من النفط التقليدي في العالم تم اكتشافه، وإن حاجات العالم من النفط ستستمر بالازدياد، بمعدل يصل إلى (60%) بحلول عام 2020، أي ما يعادل (40) مليار برميل سنوي أو نحو (120) مليون برميل/يومياً (8). إضافة إلى ذلك فإن خبراء النفط يشيرون إلى أن النفط سوف يبقى المصدر الرئيس للطاقة لحوالي (100) سنة قادمة على الأرجح ينافسها الغاز الطبيعي بنسبة أقل، ففي الوقت الحاضر على الرغم من التقدم في التكنولوجيا فلا يتوقع أن يستبدل النفط (والغاز الطبيعي) بصورة كبيرة في أنواع الوقود المستعملة مثل الطاقة الضوئية للشمس والحرارة العليا للشمس ووقود الهيدروجين، والنفط بصورة خاصة سيضل حسب ما هو متوقع الوقود السائد في قطاع النقل حيث لا توجد في الوقت الحاضر أنواع بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً (9).

من خلال ما سبق يصبح لزاماً العمل على تأهيل وتطوير حقول النفط، لغرض تحقيق استجابة لمعدلات الطلب المستقبلية، إلا إن الواقع يشير إلى إن من أصل (74) حقلاً نفطياً منذ اكتشاف النفط عند مطلع القرن العشرين إلى الآن لم يتد تطوير وتشغيل سوى (15) حقلاً (10)، بشكل كامل وهذا دليل على صغر حجم الإنتاج النفطي.

لقد تراوح أنتاج جميع هذه الحقول خلال السنتين 2001-2002 حوالي مليونين ونصف المليون برميل يومياً في ظل طاقة إنتاجية لم تتعدى، حسب غالبية التقديرات (2,8) مليون برميل يومياً (11). على الرغم من وجود إمكانات كبيرة جداً من المخزون النفطي\* (inventoriesOil)، لم يتم تطويره لفائدة الاقتصاد العراقي، وحسب دراسات مؤكدة يستطيع العراق في الظروف المواتية إنتاج (6-8) مليون برميل/يومياً.

وصل العراق إلى أعلى معدل للإنتاج قبل حرب الخليج الأولى عام 1991 حيث بلغ إنتاجه نحو (3,7) مليون برميل/يومياً (12)، فإذا كان الهدف الإنتاجي الرجوع إلى تلك الطاقة فقط فلا توجد أية حاجة للقطاع الخاص، وإن شركة النفط الوطنية تستطيع لوحدتها مع الاستعانة بعقود الخدمة أن تسترجع تلك الطاقة الإنتاجية على الرغم من الدمار الذي تعرضت له الحقول النفطية، وذلك لان البنية التحتية تساعد في الوصول إلى الهدف المذكور\* بيد انه في حالة اختيار الهدف الإنتاجي وهو الوصول إلى إنتاج (6-8) مليون برميل/يومياً، فإن شركة النفط الوطنية عاجزة لوحدتها على رفع الطاقة الإنتاجية إلى ذلك الهدف حتى في حالة الاستعانة بعقود الخدمة، وذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

(8) - ريتشارد هامبرغ، سراب النفط، ترجمة أنطوان عبد الله، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005 ص 138.

(9) - هشام عبد الله سلمان و احمد صدام عبد الصاحب، دور دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة إلى العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2007، ص 121.

(10) - فاتح بيرو، نفط الخليج بعد الحرب على العراق، استراتيجيات وسياسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص 82.

(11) - صالح ياسر، قطاع النفط بين التخصصية وعيارات أخرى، الثقافة الجديدة، العدد (309)، 2003، ص 18.

\* المخزون النفطي: هي كمية النفط الكلية الموجودة في الممكن في حينها (التي يمكن إنتاجها والكمية المتبقية فيه)

(12) - د. احمد عمر الدوري، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2000 م، الجامعة المستنصرية، بغداد 2010، ص 309.

\* لقد كانت هناك بنى تحتية كافية لنقل وتصدير 6م/ي من النفط العراقي موزعة كالآتي: 2,8م/ي عن طريق الخليج، 1,6م/ي عن طريق السعودية، 1,6م/ي عن طريق تركيا، هذا فضلاً عن نحو 300 ألف برميل عن طريق الأردن وسوريا. إلا أن منشآت النقل والتحميل أصابها الكثير من التوردي والإعطاب نتيجة لظروف الحرب واليوم يتمكن العراق من تصدير ما مقداره 2,5م/ي فقط منها 2م/ي عن طريق الخليج و500 ألف برميل عن طريق تركيا نتيجة لما تعرضت له منظومة النقل والتحميل من أعمال تخريبية كلفت العراق خسارة كبيرة.

- 1) تقادم وحدات الإنتاج وحزمة خطوط الإنتاج، إذ أن بعض الوحدات شيدت قبل عام 1950 وتحتاج إلى صيانة دورية وتحديث بشكل دائم (13).
  - 2) فقدان الشركة جراء الإحداث التي مرت بالعراق إعدداً كثيرة من الدراسات والتقارير والمواد الحقلية بما اعتبر "كارثة وطنية".
  - 3) فقدان الشركة إلى ( 3 ) فرق زلزالية بكامل معداتها .
  - 4) ضعف في برامج التأهيل والتطوير النوعي لمختلف الملاكات النفطية العاملة .
  - 5) ضعف واضح في منظومة التقييس والسيطرة الكمية والنوعية.
  - 6) عدم وجود منظومات قياس في كل منافذ الضخ والاستلام ضمن منشآت الاستخدام الداخلي حيث يتم حساب الكميات المجهزة بشكل تقريبي، وهي إلية عمل تم أتباعها منذ عشرات السنين (14) .
- عليه فان صاحب القرار أمام خيارين رئيسيين، أما الاعتماد على الجهود الوطنية المحدودة في استغلال الثروة النفطية أو الاعتماد على الخبرة الأجنبية من خلال التعاقد مع المستثمرين الأجانب (15) .

#### 5- الاستنتاجات

- 1) يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى 15 حقلاً . على الرغم أن بعض الحقول الأخرى تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتعتبر من الحقول العملاقة مثل حقول مجنون، نهر ابن عمر، الحلفايا، غرب القرنة، الناصرية، الرطاوي، وشرق القناة.
- 2) أن تكاليف استخراج برميل واحد للنفط الخام تقدر بـ 2 دولار، وهي التكلفة الاوطأ على المستوى الدولي قياساً بتكاليف الاستخراج في مناطق أخرى والتي تقدر بأكثر من 10 دولار.
- 3) ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية، إذ يقدر المتخصصين على أن آخر برميل من النفط يتم استخراجه من ارض العراق.
- 4) يشير عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وحجم التشوهات في التركيب لمفصل القطاعات الأخرى، ومدى تواضع الصناعة التحويلية.
- 5) الفرق بين حجم الإنتاج للمدة (1986-2006) تقدر بـ 150 الف برميل أي بنسبة زيادة 7% طيلة 21 سنة ليعكس حالة التردّي في حجم الإنتاج النفطي.
- 6) يعتمد حجم الإنتاج النفطي بشكل كبير على كمية النفط المصدر.

(13)- عبد الجبار لعبيبي ، مجلة نفطنا ، شركة نفط الجنوب ، العدد(32) ، 2008 ، ص 27.

(14)- سمير جاسم خضير (مدير اعلام شركة نفط الجنوب) ، حقائق ، مجلة نفطنا ، اعلام شركة نفط الجنوب ، العدد(20) ، السنة الثانية 2006 ص5 .

(15) - حسن فضالة موسى ، نظرة في قانون مشروع النفط والغاز ، مجلة المستقبل العراقي ، عدد17، 2009 ، ص 90 .

## 6- التوصيات

- 1) يعد العراق اقل استكشافاً من بين الدول النفطية، عليه فان جهد استكشافي متزايد، يعني تحويل الاحتياطات المحتملة إلى مؤكدة.
- 2) الجهد الوطني المتمثل بوزارة النفط غير قادر على تطوير وتأهيل الحقول النفطية، لذا يلزم الاستعانة بشركات النفط الدولية التي تقدم الخدمات في شتى الأنشطة ومحاوله إضافة طاقات إنتاجية جديدة.
- 3) تأسيس شركة نفط وطنية توصف بالمهنية والتخصصية العالية، ومجلس إدارة كفوء.
- 4) رسم سياسة نفطية واضحة، من خلال تشريع قانون للنفط والغاز وإزالة الغموض واللبس عن كافة فقراته أو التداخل في الصلاحيات، التي تحدد كيفية التعامل مع هذه الثروة.

## 7- المصادر // الكتب :-

- 1) ألحفي، عبد الجبار، نفط العراق ومستقبله في سوق النفط العالمية، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، بغداد، 2008.
- 2) بيرو، فاتح، نفط الخليج بعد الحرب على العراق، استراتيجيات وسياسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
- 3) خضير، سمير جاسم (مدير أعلام شركة نفط الجنوب)، حقائق، مجلة نفطنا، أعلام شركة نفط الجنوب، العدد(20)، السنة الثانية 2006.
- 4) الدوري، احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2000م، الجامعة المستنصرية، بغداد 2010.
- 5) الزبيدي، حسن لطيف كاظم، النفط والسياسة النفطية في العراق - رؤية مستقبلية- مركز العراق للدراسات، عدد15، 2007.
- 6) سلمان، هيثم عبد الله و احمد صدام عبد الصاحب، دور دول أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وإمكاناتها مع إشارة إلى العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2007.
- 7) فتحى، سعد الله، التغيرات المستقبلية في سوق النفط وأثرها على الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 1988.
- 8) كاظم، أموري هادي وباسم شلبية مسلم، القياس الاقتصادي المتقدم، مكتبة دنيا الأمل، بغداد، 2002.
- 9) موسى، حسن فضالة، نظرة في قانون مشروع النفط والغاز، مجلة المستقبل العراقي، عدد17، 2009.
- 10) هامبرغ، ريتشارد، سراب النفط، ترجمة أنطوان عبد الله، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005.
- 11) ياسر، صالح، قطاع النفط بين التخصصية وخيارات أخرى، الثقافة الجديدة، العدد (309)، 2003.

**الرسائل والاطاريح**

12) الجابري، حيدر حسين، مدى إمكانية خصخصة بعض الصناعات النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس

**المجلات**

13) لعبي، عبد الجبار، مجلة نفطنا، شركة نفط الجنوب، العدد (32)، 2008.

14) وزارة النفط، قسم العلاقات والإعلام، مجلة أفاق الغاز، العدد الثامن عشر، 2007.

**الإصدارات**

- 1) Energy information administration international energy outlook 2008
- 2) Optec, Annual Statistical Bulletin, 2006.
- 3) Optec, world oil outlook, 2008.

**الندوات**

15) ألبلي، عصام، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، بيروت، 2005.

## 7- ملحق (1)

أسعار النفط الرسمية لمنظمة أوبك للمدة (1986-2006) .

السنة	سعر النفط الخام دولار
1986	13.5
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.7
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.4
2003	28.1
2004	36.1
2005	50.6
*2006	61.1
2007	69.1
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45

Optec, Annual, Statistical, Bulletin, 2006. p21.

source: \* Annual Statistical Bulletin, 2010, p87.

## الجدول

ت	العنوان	الصفحة
1	نسبة مساهمة احتياطيّات النفط الخام العراقي بالنسبة إلى احتياطيّات النفط في أقطار (أوبك)	2
2	نسبة مساهمة إنتاج النفط الخام في العراق بالنسبة إلى إنتاج النفط في أقطار (أوبك)	5
3	نسبة مساهمة صادرات النفط الخام في العراق بالنسبة إلى صادرات النفط في أقطار (أوبك)	7
4	الطلب العالمي على النفط : تقديرات أوبك	12
5	الطلب العالمي على النفط: تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	13

## الخلاصة

يوصف الاقتصاد العراقي: بأنه اقتصاد أحادي الجانب، أي انه يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة توصف بأنها سلعة خام تكتسب أهميتها من طبيعتها كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي. إذ يعد النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدفوعاً به تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. عليه سيكون عاملاً مؤثراً ومهماً لرسم الأدوار في عملية بناء العراق فهو القطاع الرائد والقاطرة التي تجر باقي القطاعات الاقتصادية وحوله تتمحور مجمل التغييرات الاقتصادية المحتملة لذا فان النقاش حوله ما يزال حياً وغنياً ومتجدداً وهو في حاجة دائمة إلى الإثراء.

أن وضع النفط العراقي ودوره يبقى دالة لجملة من المؤثرات المستقلة والتي تمارس دورها بشكل فاعل إلا أن نسبة التأثير تتفاوت بينها، من تلك العوامل حركة الأسعار في سوق النفط العالمية وقدرة العراق على المساومة داخل أوبك واستعادته لحصته السوقية التي تتناسب مع قدراته الإنتاجية وحجم الاحتياطي المتوفر لديه وأسلوب الإدارة وطرق الإنتاج المستخدمة إلا أن أكثر العوامل المؤثرة هو حجم الطلب العالمي ودرجة الاستجابة لمعدلات الزيادة الحاصلة فيه هو احد المؤثرات المهمة في أبقاء قدرة العراق على إدامة الإنتاج بوتائر مستقرة وممكنة النمو وخاصة أن العراق بحاجة إلى زيادة طاقته الإنتاجية إلى 6 ملايين برميل يومياً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المؤشرات المستقبلية للمنظمات المتخصصة تشير إلى زيادة الطلب العالمي على النفط. لذا أصبح لزاماً على واضعي السياسة النفطية الموائمة بين حجم الطلب المتزايد وحاجة العراق إلى زيادة الإيرادات المتحققة والضرورية لعملية البناء والأعمار.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ- ب	1- المقدمة
7 - 1	2- المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في العراق
3 - 1	2-1 حجم الاحتياطي النفطي العراقي وأهميته إلى احتياطات أوبك
5 - 3	2-2 حجم الإنتاج النفطي العراقي وأهميته إلى حجم إنتاج أوبك
7 - 5	2-3 حجم الصادرات النفطية وأهميته إلى حجم صادرات أوبك
10 - 8	3- المبحث الثاني: تقدير دالة الإنتاج على النفط الخام في العراق للمدة (1986-2006)
16 - 11	4- المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لإنتاج النفط في العراق
17	5- الاستنتاجات
18	6- التوصيات
20 - 19	7- ثبت المصادر
21	8- ملحق (1) أسعار النفط الرسمية لمنظمة أوبك للمدة (1986-2006)